

ضوابط قبول التعامل بالأموال الافتراضية

د. هانى محمد مؤنس حماد

أستاذ القانون التجارى المساعد- قسم القانون

كلية إدارة الأعمال-جامعة الحدود الشمالية

المملكة العربية السعودية

ضوابط قبول التعامل بالأموال الافتراضية Regulations of Dealing with virtual money

د. هانى محمد مؤنس حماد

ملخص:

تتناول الدراسة مدى جواز التعامل بالأموال الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تناولت الدراسة بيان مفهوم الأموال الافتراضية ومميزاتها وعيوبها وتاريخها وذلك في أحد مباحث الدراسة، هذا بالتطبيق على البيتكوين كعملة افتراضية، كما تناولت الدراسة النظام الذي تقوم عليه البيتكوين ألا وهو نظام البلوكتشين، وتعرضت الدراسة لانقسام المجتمع الدولي إزاء العملات الافتراضية والذي ذهب إلى ثلاثة توجهات فمنها من حظر استخدامها ومنها من أجاز استخدامها، والأغلب الأعم من الدول لم تتناولها بتنظيم تشريعي مكثف بالتحذير من استخدامها، لذلك تناولت الدراسة في مبحث مستقل للتكييف القانوني للأموال الافتراضية حيث يكيّفها البعض بأنها نقود والبعض الآخر يكيّفها على أنها مجرد سلعة، وتناولت الدراسة كذلك وسائل السيطرة على العملات الافتراضية، وتأتي الدراسة لتقارن الوضع في النظام القانوني الإماراتي بالنظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت الدراسة أخيراً لخاتمة وعدد من التوصيات تهدف إلى تقنين وضع الأموال الافتراضية في ضوء معطيات الوضع التي وصلت إليه في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الأموال الافتراضية - البيتكوين - البلوكتشين

Abstract

The study dealt with the extent of permissibility of dealing with virtual money in the United Arab Emirates. The study showed the concept of virtual money, its advantages, disadvantages and its history. The study was applied in the form of Bitcoin as the virtual coin. The study also dealt with the block chain system on which the Bitcoin is based upon. The international community divided into three trends regarding the

virtual money. Some of them prohibited its use, some of them allowed that but the majority did not show any legal regulations but they only warned not to use it. So the study dealt with that in a separate research showing the legal prospect of these virtual money. Some people describe it to be money while others view it as only an article or a good. The study also showed the ways how to control that virtual money. The study makes comparison between the legal system in Emirates in in USA regarding these coins. In the conclusion, the study mentioned some recommendations to the rationing of these virtual coins in light of the conclusion reached by international markets.

Keywords :Virtual Money – Bitcoin – Blockchain

المقدمة:

أدى انهيار النظام الشيوعي بدايات العقد الأخير من القرن العشرين إلى زيادة نفوذ النظام الرأسمالي وما حواه من سياسات الاقتصاد الحر خاصة مع ظاهرة العولمة Globalization والذي من مظاهره حرية التجارة، وقد سعت الاتفاقيات الدولية إلى تحريرها، وكذلك لا نغفل ثورة الاتصالات ومظاهرها في صورة الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت والهواتف المحمولة، أدى ذلك إلى ظهور التجارة الالكترونية والتي بدورها لا تعترف بحدود الزمان والمكان، فكانت السرعة غايتها والتطور مظهرها. وكننتيجة طبيعية لتطور التجارة الالكترونية، تطور معها أساليب الوفاء بمعاملاتها، خصوصاً بعدما ظهرت الأموال الالكترونية، وأدى تطور الأموال الالكترونية لظهور ما يعرف بالأموال الافتراضية، فهي تشترك مع الأخيرة في مجال عملها الالكتروني وغير المادي من خلال بيئة الإنترنت، إلا أن الأموال الافتراضية ونتيجة لانتشارها أحدثت العديد من الإشكاليات القانونية والاقتصادية، مما وجه أنظار الباحثين لتناولها بالدراسة، ورغم الاهتمام التي نالته تلك الأموال من الدراسة بجوانبها الاقتصادية، لا تزال جوانبها القانونية مثار إشكاليات متعددة ولذلك ليس بأمر مستغرب أن توصي جميع الدراسات الصادرة في هذا المجال بوجود التدخل التشريعي لتنظيم عمليات الأموال الافتراضية.

وتتمثل المشكلة الأساسية في الأموال الافتراضية في عدم الاستقرار على رأي موحد حولها؛ فبعض الدول تجيز التعامل بها، والبعض الآخر يجرم التعامل بها، والبعض الآخر - وهو الأغلب - يراقب أمرها عن كثب فلم يتناولها بالتنظيم، وأغلب تلك الدول - أي التي لم تنظم الأموال الافتراضية - اكتفت بإطلاق التنبيهات بخطورة التعامل بتلك الأموال لحين إصدار تشريعات تضبط معاملاتها!!

نتناول من خلال هذه الدراسة التعرض للأموال الافتراضية بمنهج وصفي تحليلي مقارنة، بغية التوصل لحل يساهم في بناء هيكلها التشريعي، حيث ستركز الدراسة على دولتين هما دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن موقف الولايات المتحدة مقارب لموقف دولة الإمارات والملاحظ أن خطوات الولايات المتحدة في تنظيم معاملات العملات الافتراضية يمكن تطبيقها في دولة الإمارات.

وبناء على ما تقدم سيتم تناول عملات الافتراضية من خلال ثلاث مباحث؛ يتناول المبحث الأول، ماهية وخصائص الأموال الافتراضية، أما المبحث الثاني فيتعرض لمميزاتها وعيوبها، وأخيراً فإن المبحث الثالث فيبحث التكيف القانوني للعملات الافتراضية ووسائل السيطرة عليها.

المبحث الأول

ماهية وخصائص الأموال الافتراضية

نستعرض في هذا المبحث من الدراسة التعريف بالعملية الافتراضية، ومن ثم وعلى هدي التعريفات التي سنقال عنها سنتولى بيان خصائصها المميزة لها، مع وجوب الإشارة للتطور الذي لحق بالعملات الافتراضية.

المطلب الأول

ماهية الأموال الافتراضية

هناك عدة تعريفات للأموال الافتراضية، فالبعض عرفها بأنها، تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً، لا تصدر عن البنك المركزي أو السلطات

العامة، وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية (الدولار - اليورو...) وإنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع¹.

وقيل أيضاً في تعريفها أنها تمثيل رقمي للقيمة، تصدر بواسطة مطورين خاصين، باعتبارها وحدة حساب، ويمكن الحصول عليها وتخزينها والوصول إليها والتعامل بها إلكترونياً، وتستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استعمالها². وعرفها البعض كذلك بأنها وسيط تبادل تعمل مثل العملة في بعض البيئات ولكنها لا تملك كل صفات العملة الحقيقية³.

وعرفت كذلك بأنها عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادرة عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، تستمد قيمتها من الثقة الكامنة في القبول الطوعي لها⁴.

وعرفها أخيراً جانب من الفقه بأنها؛ عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس) أو وجود فيزيائي، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية، يتم استخدامها عن طريق الأنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها⁵.

بدأت العملات الافتراضية في الظهور من خلال جهود باحث التشفير "دافيد تشوم" والذي استخدم عملات رمزية مشفرة غير قابلة للتعبق "الإتجار الإلكتروني بالذهب"

¹ جوشوا بارون وآخرون، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مؤسسة Rend، ط. 2015، متاح على www.rend.org، ص ix.

² EBA opinion of "virtual currencies" European banking authority, 4 July 2014, p.11.

³ Fin CEN continues to face challenges with money services businesses department of the treasury November 10,2015, p3.

⁴ Deutsche Bundes bank, Annual report 2015, p53.

⁵ د. عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحث، النقود الافتراضية (مفهومها- أنواعها- وأثارها الاقتصادية)، المجلة العلمية للإقتصاد والإدارة، كلية التجارة جامعة عين شمس- القاهرة، العدد الأول يناير 2017م، ص 21-22.

وذلك عام 1996م، ثم أضحت العملات الافتراضية شائعة وبشكل متزايد في السنوات الأخيرة، ولكن حتى الآن لم تتحول هذه العملات إلى عملات ورقية ولم تعتمد أي منها كعملة رسمية، ومع ذلك فقد تم تصميمها لتكون بمثابة مخزن للقيمة ووحدة حساب ووسيط للتبادل داخل مجتمع لا يشغل بالضرورة وحدة جغرافية أو سياسية واحدة، وبالتالي تتلخص فكرتها في خلق نظام يخلق بدوره مناخاً من الثقة اللازمة لتبادل المعاملات بشكل ثنائي ما بين الأفراد من خلال استخدام التكنولوجيا بدون الرجوع لسلطة مركزية⁶.

لقد تم تطوير فكرة العملات الافتراضية من خلال جهود مبرمج أستخدم اسماً مستعاراً وهو "ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto" وقدمها في بحث نشره في عام 2008م⁷، وعرفها بأنها نظام نقدي جديد للدفع الالكتروني يكون التعامل بها وتحويلها مباشر بين المستخدمين، وذلك بطريق الند للند A peer to peer بحيث لا يتم الاعتماد على طرف وسيط بين المستخدمين، فهذا النظام مبني على مجهولية نظام المعاملات الالكترونية، وذلك بهدف الابتعاد عن مركزية البنوك الكبرى، فهي لا تراقب من قبل البنوك والهيئات ولا تخضع لقوانين البنوك⁸، ويصعب التزوير أو التلاعب في العملات القائمة على هذا النظام، حيث يتم تداولها وفق أسس منتظمة وموثقة ضمن قوائم محاسبية الكترونية حيث تخزن البيانات والمعلومات لجميع عمليات البتكوين في سلاسل على شكل كتل وتجمعات مرتبطة بعضها ببعض باستخدام صيغة خوارزميات تسمى Blockchain وهي كدفتر حسابات ضخم تسجل فيه جميع عمليات تعداد البيتكوين الموجودة ضمن قواعد بيانات ضخمة⁹.

⁶ د. ايمان مرعي، العملات الافتراضية إلى أين، مقال منشور في مجلة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، acpss.ahram.org.eg/news/16524.aspx.

⁷ Satoshi nakamoto, bitcoin: A peer –to-peer electronic cash system, www.bitcoin.org.

⁸ د. عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحث، مرجع سابق، ص 22.

⁹ عمر محمد خطاب، تقنيات العملة الافتراضية- البيتكوين أنموذجاً، رسالة دكتوراة- جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2018م، ص 19.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن البيتكوين؛ وهي أشهر العملات الافتراضية قائمة على نظام البلوكتشين، ويذهب أحد المختصين إلى أن أول استخدام لنظام البلوكتشين كان من خلال عملة البيتكوين وذلك عام 2008م، لذلك يخطط العديد من الأفراد بين البيتكوين والبلوكتشين، ويتعبرونهما كياناً واحداً، إلا أن ذلك غير صحيح فالبلوكتشين تعد العمود الفقري لعملة البيتكوين، وهو ما يميزها عن غيرها من العملات الافتراضية الأخرى، فذلك النظام -أي البلوكتشين- يمكن استخدامه في العديد من التطبيقات الأخرى مثل تسجيل الممتلكات وتوثيق المعاملات وأعمال الوساطة¹⁰.

البلوكتشين هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني وربط للكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة والحيلولة دون تعديلها، أي أنها عندما تخزن معلومة في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقاً القيام بتعديل هذه المعلومة، ويعد استخدام سلسلة الكتلة في تصميم عملة البيتكوين جعل من الأخيرة أول عملة نقدية رقمية تتفادى مشكلة الإنفاق المزدوج (إنفاق المبلغ ذاته في إجراء معاملتين مختلفتين)¹¹.

¹⁰ إيهاب خليفة، البلوكتشين الثورة التكنولوجية في عالم المال والإدارة، مقال منشور من خلال مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة- أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث 20 مارس 2018، ص 1.

ويشير البعض إلى أن نظام الكتلة يهدف إلى 1- التحقق من شخصية المالك للنقد أو السلعة، 2- التحقق من السلعة أو النقد، 3- توثيق انتقال الملكية من شخص إلى آخر، وحيث أن هذه المعلومات مشفرة ضمن قاعدة بيانات لا مركزية، أي موجودة على عدد كبير من الأجهزة لأعضاء مستقلين، فإن مصداقية التحقق والتوثيق لهذه البيانات والمعلومات تصبح عليه نظراً لتعدد عدد من الأعضاء المستقلين على التزوير أو العبث بمكونات القاعدة، سامي إبراهيم السويلم، حول النقود المشفرة، ورقة بحثية مقدمة لحلقة "النقد الافتراضي" جامعة الإمام محمد بن سعود 1440/1/23 هـ ص 2.

¹¹ د. ياسر آل عبدالسلام، العملات الافتراضية، ورقة بحثية مقدمة لحلقة "النقد الافتراضي" جامعة الإمام محمد بن سعود 1440/1/23 هـ ص 3.

المطلب الثاني

خصائص الأموال الافتراضية (البيتكوين كنموذج)

تتسم الأموال الافتراضية بجملة من الخصائص تميزها عن النقود التقليدية، وإذا كنا نستعرض خصائص العملة الافتراضية في صورة البيتكوين فذلك لأن ما تتميز به الأخيرة يصدق على سائر العملات الافتراضية والتي تتمثل خصائصها فيما يلي:

1- من حيث جهة الإصدار:

لا تصدر العملات الافتراضية من جهة السلطات المركزية في الدول (البنوك المركزية) أو من أي جهة رسمية أو منظمة دولية¹²، حيث يتم إصدار البيتكوين مثلاً من خلال ما يسمى "بالتعدين" وعملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم، إلا أنها تتطلب حل لعدد من الخوارزميات حتى يتم إصدار البيتكوين، وإضافته للمحفظة الالكترونية لمن قام بالتعدين، وعملية التعدين تتطلب وقتاً وأجهزة كمبيوتر بمعالجات عالية حتى تتمكن من حل تلك الخوارزميات¹³.

2- من حيث مجال الاستخدام:

تعد بيئة استخدام الأموال الافتراضية هي الإنترنت فقط، فهي ليس لها وجود مادي كالنقود التقليدية، فلا يمكن إيداعها أو سحبها كما يحدث في النقود التقليدية فهي افتراضية تخيلية ليس لها وجود مادي ملموس¹⁴.

3- من حيث إمكانية مبادلتها:

العملات الافتراضية يمكن مبادلتها بعملات ورقية رسمية ويتم ذلك من خلال أجهزة الصرافة الآلية التي تجيز ذلك والمواقع الالكترونية المتخصصة، التي تقبل التعامل بهذه

¹² د. عبدالله الباحث، مرجع سابق، ص 31.

¹³ محمد ديب، تعاملات العملة الافتراضية، دراسة قانونية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 10 يناير 2018م، ص 460.

¹⁴ د. عبد الله الباحث، مرجع سابق، ص 31، د. ياسر آل عبد السلام، مرجع سابق، ص 3

العملات¹⁵، ويمكن لمالكي العملات الافتراضية مبادلتها بعملات تقليدية ويتم ذلك من خلال منصات خاصة حيث يتم استبدال عمله البيتكوين مع مستخدمين آخرين¹⁶.

4- من حيث السرية:

تتمتع البيتكوين بقدر عالٍ من السرية، ويكفي لتداولها الحصول على عنوان البيتكوين لشخص معين، فجميع المعلومات الموجودة داخل البلوكتشين متاحة للكافة، حيث يرى جميع الأفراد الموجودين داخل السلسلة ممتلكات بعضهم البعض، فمثلاً إذا كانت هذه السلسلة خاصة بتحويل الأموال، يستطيع كل من بالسلسلة رؤية أموال الجميع لكن مع الاحتفاظ بعدم القدرة على معرفة هويتهم الحقيقية، وذلك لأن السلسلة تتيح للأفراد إمكانية استخدام أسماء غير أسمائهم الحقيقية تظهر لمستخدمي السلسلة، وبالتالي يصعب التعرف على هوية الشخص، وإن كان من السهل معرفة حجم الأموال التي يمتلكها، فإذا أراد شخص تحويل مبلغ إلى شخص آخر فإنه يظهر للجميع ما إذا كان هذا الشخص بالفعل يمتلك هذا المبلغ أم لا¹⁷، ونتيجة لإمكانية استخدام أسماء مستعارة في هذه التعاملات فلا يمكن للجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها¹⁸.

المبحث الثاني

مزايا وعيوب الأموال الافتراضية

للحكم على العملات الافتراضية يجب التعرض لمميزاتها وعيوبها، حيث يقف وراء الأموال الافتراضية فريقين أحدهما مؤيد والأخر معارض لها، ويمكن تحليل حجج الطرفين من خلال التعرض لمميزات وعيوب الأموال الافتراضية.

¹⁵ د. عبد الله الباحث، مرجع سابق، ص 32.

¹⁶ محمد ديب مرجع سابق، ص 462.

¹⁷ ايهاب خليفة، مرجع سابق، ص 2.

¹⁸ د. عبد الله الباحث، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الأول

مزايا النقود الافتراضية

1- السرعة:

تعمل النقود الافتراضية على أساس التداول وتنفيذ العمليات بدون وسيط بن أطراف المعاملة وهو ما يطلق عليه الند للند A peer-to-peer، وبالتالي فهي تستهدف بشكل رئيسي اختصار الزمان والمكان في جميع المعاملات التي تتم بها.

2- الرسوم المنخفضة:

تتميز العملات الافتراضية نتيجة لعدم وجود وسطاء في تنفيذ معاملاتها بعدم وجود مصاريف لتنفيذ العمليات التي تتم بواسطتها كتلك التي تتقاضاها البنوك وشركات تحويل الأموال، حيث أن العملة تنتقل من طرف لطرف مباشرة ودون الحاجة لتدخل طرف وسيط لإتمام الصفقة، حيث أنه وكما يشير جانب من الفقه أن العملة حقيقةً لم تنتقل بل أن رمز العملة هو الذي انتقل وذلك بخروجه من المحفظة الالكترونية الخاصة بالمشتري للمحفظة الالكترونية الخاصة بالبائع¹⁹.

3- الخصوصية والسرية:

تتميز عمليات العملة الافتراضية بالخصوصية والسرية، حيث لا يمكن مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها، فعلى الرغم من أنه يظهر أمام المتعاملين مقدار رصيد الطرف المشتري كما سبقت الإشارة في موضع سابق، إلا أنه لا يمكن معرفة من القائم بتلك المعاملة، حيث أن تلك المعاملات تتم من خلال اسم مستعار بالإضافة إلى إمكانية امتلاك أكثر من محفظة مالية بأسماء مختلفة يتم إدارتها من خلال شخص واحد مجهول الهوية الحقيقية، فعلى عكس التحويلات المالية المصرفية والتعاملات المالية التي تتم من خلال المصارف والتي تكون مراقبة لدواعي غسيل الأموال فإن التعامل بالعملات الافتراضية يفترق لأيّة مراقبة يمكن أن تتم على معاملاتها..

¹⁹ د. عبد الله الباحوث، مرجع سابق، ص 32.

4- الأمان:

تتميز العملات الافتراضية بخاصية المصدر التقني التي تقوم عليها ممثلة في تقنية البلوك تشين، والتي تتمثل في عدم إمكانية التلاعب في المعاملات بعد إتمامها، وعدم إمكانية حدوث غش أثناء تنفيذ المعاملات التي يتم إجراؤها من خلال التقنية المذكورة²⁰، بالإضافة إلى أن جميع المعاملات المالية التي تتم من خلال التقنية المذكورة تسجل على شكل قوائم مالية في دفتر الأستاذ العام بالبلوكتشين، فإنه لا يتم إهمال السجلات الخاصة بالمحافظ المالية التي تم من خلالها تنفيذ المعاملات، وهذا بدوره يعزز من حماية محافظ الأموال الافتراضية من مخاطر القرصنة، ويتم ذلك من خلال ربط معلومات المحافظ بقواعد البيانات العامة للبلوكتشين بحيث يتم فحص السيرة الذاتية للقيمة المالية المشفرة التي سيتم استقبالها في محفظة البيتكوين قبل ترحيلها من سلسلتها المتواجدة بها بالبلوكتشين إلى السلسلة الخاصة بتلك المحفظة، والهدف من وراء ذلك هو زيادة حماية المحفظة من الاحتيال والتزوير²¹.

المطلب الثاني

عيوب العملات الافتراضية

1- استحالة السيطرة:

نظراً لعدم تبعية الأموال الافتراضية لسلطة وسيطرة دولة محددة، ونظراً للطابع الافتراضي الذي تتمتع به تلك العملات، والرغبة التي يتميز بها مضمونها والتي تتمثل في العالمية وعدم المحلية؛ فإن الأموال الافتراضية لا تخضع للسيطرة، وبالتالي لا يمكن الحجز عليها، ولا يمكن تجميدها، أو مصادرتها، وغيرها من أشكال السيطرة التي يمكن أن تمارسها الدول على أموال الأفراد، وذلك لأن تلك العملات لا يتحكم بها سوى مالكتها فهو الوحيد الذي له السيطرة الكاملة عليها، ويمكن تصور أن شخصاً مديناً قام بتحويل أموال لأموال افتراضية، فإن كانت تلك الأموال في صورتها العادية سواء نقدية أو عينية، فيمكن الحجز والتنفيذ عليها، وبيعها بيعاً جبرياً للوفاء بالتزامات المدين، إلا أن

²⁰ ايهاب خليفة، مرجع سابق، ص 3.

²¹ عمر محمد حطاب، مرجع سابق، ص 40.

من شأن تحويل الأموال التقليدية لأموال افتراضية استحالة السيطرة عليها ومن ثم الحجز والتنفيذ عليها جبرياً، فيكفي الشخص أن يكتم أسم المستخدم وكلمة السر التي تمكنه من الوصول للمحفظة الافتراضية ليمنع أي شخص من الوصول إلى أمواله الافتراضية وهذا الشخص ذاته ونتيجة للعالمية التي تتمتع بها تلك الأموال يمكنه شراء ما يريد من خلال القنوات التي تتعامل بالنقد الافتراضي.

إن تلك الخاصية المتوافرة في العملات الافتراضية-استحالة الحجز والتنفيذ عليها- ليست متوافرة نتيجة افتراضية وعدم مادية (فيزيائية) تلك العملات، كلا بل أن تلك الخاصية تتوافر في هذه العملات باعتبارها سمة تميزها، فالعديد من الأشياء الافتراضية والتي يمكن استعمالها واستغلالها والتصرف فيها ويمكن لسلطات ال دولة فرض سيطرتها عليها إنفاذاً للقانون واستيفاءً لحقوق الدائنين كبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من عناصر الملكية الفكرية.

2- صعوبة الإصدار:

تصدر العمليات الافتراضية (البيتكوين) من خلال عملية تسمى بالتعدين، وهي الوسيلة التي تعادل إصدار أوراق النقد التقليدية، والتي تتولاها البنوك المركزية القيام بها، ونظرياً يمكن لأي شخص إنتاج واستصدار البيتكوين، وتلك العملية تتطلب وقتاً كبيراً وأجهزة حاسب آلي بمواصفات عالية تسمح بتحميل برنامج التعدين المجاني، فبواسطة هذا البرنامج يمكن حل عدد من الألغاز للوصول لإصدار البيتكوين، وتلك الألغاز تسمى بالخوارزميات؛ والتي هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية المتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما، وبعد الانتهاء من حل هذه الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة البيتكوين وإضافتها للمحفظة الالكترونية لمن قام بتعدينها²².

واقع الأمر، تعد عملية التعدين من أهم العوائق التي تقف حائلاً أمام انتشار البيتكوين (كأحد أشكال العملات الافتراضية) في العالم وذلك لصعوبة عملية التعدين بواسطة

²² د. صويلحي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين Bitcoin والعملات الافتراضية على استقرار النظام المالي العالمي، مجلة آفاق علمية، مجلد 10 عدد 2، 2018م، ص 226.

المستخدم العادي، نظراً لتعدد برامج الوصول إليها وتعدد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين²³.

3- صعوبة الاستخدام:

من العيوب التي وجهت للعملة الافتراضية (في صورة البيتكوين) وجود العديد من الأرقام والحروف والرموز التي تنتجها هذه العملة للحفاظ على سريتها وحمايتها من القرصنة والتزوير والغش، حيث أنه عند استخدام كل فئة من فئات البيتكوين يتم تطبيق الرموز الخاصة بكل فئة، مما يشكل ضغطاً على مستخدمي العملة في كيفية الاحتفاظ بتلك الرموز إلى أن يحين وقت استخدامها، وقد عالجت تكنولوجيا البلوكتشين إشكالية تتعلق بالاحتياط عند استخدام الرموز المشفرة أكثر من مرة، حيث أصبحت عمليات التأكد من هوية مستخدم البيتكوين من خلال البلوكتشين معقدة، بشكل يصعب على المحتالين تكرار عمليات الشراء أكثر من مرة من خلال استخدام رمز البيتكوين مرتين في عملية الشراء²⁴.

4- مخاطر القرصنة:

نظراً نتيجة لكون العملات الافتراضية عملات رقمية، ومخزنة ضمن محفظة رقمية، فإنها عرضة للقرصنة والسرقه والتلاعب في حسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة، وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الالكترونية لتعرضها للمخاطر الأمنية إلا أن النقود الافتراضية تتعرض لخطر أكبر من تلك المخاطر مقارنة بغيرها الغير افتراضي²⁵، ويذهب جانب من المختصين إلى أن العملات الافتراضية قد تتعرض لنوعين رئيسيين من الهجمات:-

النوع الأول:- يتمثل في قيام مستخدم ما باستعمال أو استهلاك نفس البيتكوين مرتين لنفس العنوان وتمي تلك العملة باستهلاك العملة مرتين، وحماية للمستخدمين من هذا

²³ د. عبدالله الباحث، مرجع سابق، ص 34.

د. صويلحي نور الدين، مرجع سابق، ص 226.

²⁴ عمر محمد حطاب، مرجع سابق، ص 51.

²⁵ د. عبدالله الباحث، مرجع سابق، ص 35.

الخطر يقوم المنقب ضمن عملية التنقيب بالتحقق من كل معاملة تضاف إلى سلسلة صناديق السجلات لكي يتم التحقق من البيانات الخاصة بالمعاملة وعدم استخدامها أو استهلاكها قبل ذلك.

النوع الثاني:- يتمثل في قيام أحد المستخدمين وهو ما يسمى بالمنقب غير الشريف بإيداع صندوق سجلات وهمي داخل النظام، وعلى أثره يمكن أن يحصل على عدد من البيبتكوين الجديد دون وجه حق²⁶.

5:- مخاطر غسيل الأموال:

نظراً لما تتمتع به العملات الافتراضية من عدم السيطرة وعدم التعقب والتتبع، وذلك لعدم إمكانية تحديد أطراف عملية التحويل النقدي الافتراضي، فإن الأموال الافتراضية كالببتكوين تشكل مناً ملائماً لأغلب عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فلو أن معاملة التحويل النقدي تمت من خلال القنوات التي يتم تعقبها من خلال السلطات الرقابية والمالية للدولة لأمكن احتجازها وتعقب أطرافها بهدف معرفة الدواعي من وراء التحويلات المالية، أما في مجال العملات الافتراضية (كالببتكوين وما شابهها)، فإن أمكن رصد المعاملة فلا يمكن رصد أطرافها.

ومن أبرز الأمثلة على استخدام العملات الافتراضية في مجالات غير مشروعة، كان ذلك في صورة السوق المعروف على الأنترنت باسم سوق الحرير Silk road فقد كان الأخير واجهة معروفة حيث يمكن للمستهلكين استخدام العملات الافتراضية وتحديداً الببتكوين لشراء سلع بشكل مجهول، وعلى أثر ذلك أغلقت السلطات الفيدرالية الأمريكية طريق الحرير لسوء سمعته في تسهيل عمليات الإتجار في المخدرات، حيث قامت السلطات الفيدرالية بإغلاق السوق الافتراضي الإلكتروني واعتقال مؤسسه، ويشير البعض إلى أن السلطات الفيدرالية لم تسائل رواد الموقع ومستخدميه عن تنفيذ أي معاملات غير مشروعة²⁷.

²⁶ د. صويلحي نور الدين، مرجع سابق، ص 226، ص 231-232.

²⁷ Allison M. Lovell, Avoiding Liability: Changing the Regulatory Structure of Cryptocurrencies to Better Ensure Legal Use, Iowa Law Review, Vol. 104:927 2018 , p. 940.

وبالإضافة إلى ما تقدم يمكن لمستخدمي تلك الأموال الافتراضية - وهذا غالباً ما يحدث - أن يستخدمون للوصول لتلك الأسواق الافتراضية برامج وشبكات والتي بدورها تقوم بإخفاء الرقم التعريفي الخاص بجهاز الوصول IP ومن ذلك مثلاً برنامج Tor، وبالتالي فإن الجهات الأمنية تكون غير قادرة على الوصول لأطراف أي تعامل غير قانوني يتم من خلال هذه العملات ومن خلال تلك البرامج أو تلك الشبكات²⁸.

المبحث الثالث

التكييف القانوني للعملات الافتراضية ووسائل السيطرة عليها

يذهب جانب من الفقه إلى وجوب التقنين التشريعي للأموال الافتراضية، لأن من شأن عدم تقنين وضع العملات الافتراضية سواء بقبولها أو رفضها العديد من التداعيات، لأن من شأن وجود هذه العملات تهديد واضح للعملة الرسمية للدولة، ويذهب البعض إلى إمكانية تصنيف الجهات التي تقوم بتسهيل معاملات مستخدمي العملات الافتراضية وكأنها مستقبلة لودائع من المودعين، وبالتالي والحال كذلك يجب تصنيف هذه الجهات باعتبارها مؤسسات مالية معتمدة وهذا بدوره سيؤدي إلى معاملة هذه المؤسسات بذات المعاملة التي تتعامل بها البنوك وهو ما قد يزيد من الشفافية في أدائها²⁹. وعليه سنتناول في هذا المبحث من الدراسة التكييفات القانونية التي قيلت في العملات الافتراضية، ثم نتبع ذلك بدراسة الوسائل التي من خلالها يمكن السيطرة والتحكم في العملات الافتراضية وذلك من خلال ثلاثة مطالب؛ يتعرض الأول للتكييف القانوني للأموال الافتراضية باعتبارها نقوداً، أما الثاني؛ فيتناول الأموال الافتراضية باعتبارها سلعة، وأخيراً يتناول المطلب الثالث وسائل السيطرة على العملات الافتراضية.

المطلب الأول

العملات الافتراضية هي نقود

يتجه البعض إلى القول بأن العملات الافتراضية تتوافر فيها بعض الوظائف المتوافرة في النقود، وعليه يمكن اعتبار العملات الافتراضية المشفرة وسيلة للدفع مقابل السلع

²⁸ Allison. M lovell. Op.cit.p. 940.

²⁹ Allison. M lovell, Op. cit. p. 934.

والخدمات، وقد اعترفت اليابان بالأموال الافتراضية كعملة لها ذات وظيفة المال، لذلك كان النهج الذي اتبعه النظام الياباني متمثلاً في اندماج العملات المشفرة في النظام المصرفي الياباني، ويوجد في اليابان هيئة تسمى بالهيئة التنظيمية الوطنية للعملات المشفرة وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم العملات المشفرة³⁰.

على الجانب الآخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالعملات الافتراضية كعملة رسمية وذلك لأن سلطة إصدار العملة هو حق حصري مكفول للحكومة الافتراضية ولا يمكن اعتبار العملات الافتراضية عملة رسمية لحكومة دولة أخرى³¹.

عارض جانب من الفقه الرأى الذي أعتبر أن العملات الافتراضية المشفرة هي نقود وتتساوى تبعاً لذلك مع العملات التقليدية، ويستندون إلى أن العملات الافتراضية المشفرة لا تصدر عن الدولة وبالتالي لا يمكن اعتبارها أداة مالية رسمية، كما أن الدول لا تضمن قيمتها ولا يوجد التزام بقبولها للوفاء بالالتزامات، فأغلب الدول لا تعتبر الأموال الافتراضية المشفرة كالعملة التقليدية، ففي هولندا على سبيل المثال، لا تعتبر السلطات الضريبية الهولندية أن العملات الافتراضية المشفرة وسيلة قانونية للدفع، وعليه أعلن البنك المركزي الدنماركي في عام 2014م، أن البيبتكوين ليست عملة، فمن وجهة نظر المشرع الدنماركي أن هذه العملة (البيبتكوين) ليس لها قيمة تجارية حقيقية مقارنة بالذهب والفضة³²، بل أن البعض وصفها بأن أقرب شيء يمكن أن تقارن به البيبتكوين مقارنتها بحبات الزجاج³³، كناية على عدم وجود قيمة حقيقية للبيبتكوين.

أما إذا اتجهنا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فمن خلال نصوص قانون المصرف المركزي الإماراتي الجديد 14 لسنة 2018 يتضح عدم إمكانية الاعتماد بالأموال الافتراضية كنقود حيث تنص المادة 55 من القانون المذكور على أنه:-

³⁰ IRINA CVETKOVA, CRYPTOCURRENCIES LEGAL REGULATION, BRICS LAW JOURNAL Volume V (2018) Issue 2, p. 133.

³¹ Allison. M lovell, Op. cit .p.934-935.

³² IRINA CVETKOVA, op.cit. p134.

³³ أشار البنك المركزي الدنماركي إلى أن البيبتكوين غير محمي بأي قوانين أو ضمانات وطنية
www.nationalbanken.dk/da/presse/documents/2014/03/pti-bitcoin.pdf

"1- إصدار النقد امتياز ينحصر بالدولة ويمارسه المصرف المركزي وحده دون سواه،
2- يحظر على أي شخص أن يصدر أو يضع في التداول عملة ورقية أو معدنية أو أي سند أو صك يستحق الدفع لحامله عند الطلب ويكون له مظهر النقد أو يلتبس به ويمكن تداوله كعملة نقدية في الدولة أو في أية دولة أخرى".
بالتالي وبناء على نص المادة 55 من القانون المذكور فإنه لا يمكن الاعتداد بالأموال الافتراضية كنقود، حيث حصر المشرع الإماراتي سلطة إصدار النقود في المصرف المركزي فقط بامتياز منحه إياه، وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة 56 من القانون المذكور حصرت القوة الإبرائية للنقود في العملات الورقية والمعدنية الصادرة من المصرف المركزي حيث جاء نص المادة 56 على أنه "1- تعتبر العملة الورقية التي تصدر عن المصرف المركزي عملة قانونية لها قوة إبراء مطلقة لوفاء أي مبلغ فيها بكامل قيمتها الأسمية، 2- تعتبر العملة المعدنية التي تصدر عن المصرف المركزي عملة قانونية في الدولة لها قوة إبراء مطلقة لوفاء أي مبلغ في داخل الدولة بكامل قيمتها الأسمية....."، هذا بالإضافة إلى التحذيرات التي أطلقها المصرف المركزي الإماراتي لمستخدمي تلك الأموال حيث وصفها بأنها محفوفة بالمخاطر بالمخاطر³⁴.

المطلب الثاني

العملات الافتراضية المشفرة هي سلعة

السلعة قد تكون في شكل مادي أو غير مادي، وفي كلا الحالتين يمكن استخدامها من الناحية الاقتصادية، لذلك اعتمدت أغلب الدول في إجازتها التعامل بالعملات الافتراضية باعتبار أنها سلعة، وعليه تقوم بفرض الضرائب عليها انطلاقاً من هذا التكييف، ويشير البعض إلى أن مصلحة الضرائب الأسترالية على سبيل المثال، لا تعتبر العملات الافتراضية كعملة وطنية أو عملة أجنبية وإنما تعتبرها كسلعة يمكن مقايضتها بغيرها من السلع وألزمت الأخيرة - مصلحة الضرائب الأسترالية- المتعاملين بالعملات الافتراضية بالاحتفاظ بالسجلات المثبتة لتلك المعاملات³⁵.

³⁴ <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-10-23-1.3076592>

³⁵ www.ato.gov.au/general/gen/tex-treatment-of-crypto-currencies-in-austoralia-specifically-botcoin/?page=3

وفي الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت هيئة تداول السلع الآجلة Commodity Futures Trading Commission (CFTC) العملات الافتراضية المشفرة كسلع وذلك اعتباراً من سبتمبر 2015م³⁶.

واستناداً لما سبق أقر القضاء الأمريكي سلطة هيئة تداول السلع الآجلة في ضبط عمليات الاحتيال الخاصة بالعملات الافتراضية باعتبارها سلعة، فقد دفع المدعى عليهم في الدعوى التي عرفت باسم My Big Coin Pay بأن العملات الافتراضية لا يصدق عليها وصف السلعة وعليه فإن الهيئة غير مختصة بضبط المخالفات الخاصة بالاحتيال الخاصة بالعملات الافتراضية، إلا أن الحكم الصادر من محكمة ماساشوستس في الدعوى رقم 18/10077-RWZ والصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2018م رفض سواء الدفع بعدم اعتبار العملات الافتراضية سلع أو الدفع بعدم أحقية الهيئة في ضبط حالات الاحتيال المترتبة عليها، واستندت المحكمة في حكمها إلى أن القانون يعرف السلعة بشكل عام ليس بحسب النوع أو الرتبة أو النوعية أو العلامة التجارية أو المنتج أو الشركة المصنعة، كما أوضحت المحكمة أن نهج الكونجرس في التشريع يجب أن يتم مراعاته، والذي ينتهج المنهج الموسع لتعريف السلعة، بهدف تعزيز التنظيم الفيدرالي لقطاع تجارة السلع الآجلة، كما استندت المحكمة لأحد أحكام المحكمة العليا والذي بموجبه تقرر وجوب التفسير تفسيراً مرناً وذلك لتفعيل الأغراض العلاجية للتشريع³⁷.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية في صورة إمارة دبي وتحديدًا مركز دبي للسلع المعتمدة رخص مؤخراً لأول شركة لتداول وتخزين العملات المشفرة³⁸ وهي شركة ريجال اسيتس، وأوضحت إدارة الشركة المرخص لها أن الأموال

³⁶ www.cnbc.com/2018/03/07/cryptocurrencies-like-bitcoin-are-commodities-us-judge-rules.html

³⁷ Case No 18/10077-RWZ, Commodity Futures Trading Commission V. Big Coin Pay, inc.et, September 26,2018.

<https://www.cftc.gov/sites/default/files/2018-10/enfmybigcoinpayincmemorandum092618.pdf>

³⁸ [https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets/2018/02/13/-](https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets/2018/02/13/)

[%D8%AF%D8%A8%D9%8A-](#)

[%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B9-](#)

[%D9%8A%D8%B1%D8%AE%D8%B5-%D8%A3%D9%88%D9%84-](#)

الافتراضية ما هي إلا سلع ولا تعتبر بأي حال من الأحوال وسيلة دفع، وأوضح مركز دبي للسلع بأن الشركة المرخص لها تتولى تخزين العملات الرقمية التي يتداولون بها دون الحاجة للوصول للأنترنت وهو ما يشكل أحد جوانب الأمان الهامة حيث سيكون التخزين بمأمن عن أي محاولة اختراق³⁹.

المطلب الثالث

كيفية السيطرة على العملات الافتراضية المشفرة

تختلف وسائل السيطرة على العملات الافتراضية من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أوضحت شبكة إنفاذ القانون على الجرائم المالية الأمريكية؛ أنه ينبغي تنظيم المعاملات التي تتم من خلال العملات الافتراضية بذات الطريقة التي تنظم بها العملات التقليدية، وفي سبيل الوصول لهذا الأمر يجب على الكيانات القانونية التي ستعمل في مجال العملات الافتراضية الحصول على تراخيص مسبقة⁴⁰.

وبالتالي فإن المسؤولية على السيطرة على العملات الافتراضية تقع على عاتق الدولة، وعليه فإن مجال نقل العملات الافتراضية (تداولها) وتعيينها تعد من أشكال نقل الأموال وذلك وفقاً لقانون الخدمات المالية الموحد⁴¹، وبالتالي وتبعاً لذلك القانون فإن تنفيذ خدمات العملات الافتراضية المشفرة يتطلب الحصول على ترخيص فيدرالي⁴²، وغني عن البيان أن من شأن وجوب الحصول على ترخيص مسبق قبل مزاولة نشاط التعدين أو نقل الأموال الافتراضية (تداول الأموال الافتراضية) المساهمة في السيطرة على حركة

[%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-](#)

[%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-](#)

[%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A](#)
[A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9.html](#)

³⁹ <https://ar.cointelegraph.com/news/dubai-gold-trading-company-launches-worlds-first-cold-storage-vault-for-crypto>

⁴⁰ IRINA CVETKOVA, op.cit, p. 133.

⁴¹ uniform Money services Act

<https://www.legis.iowa.gov/docs/ico/chapter/533C.pdf>

⁴² IRINA CVETKOVA, op.cit. p141-142.

Allison. M lovell. Op.cit.p.938

العملات الافتراضية من خلال إمكانية الرجوع لسجلات الكيانات المرخص لها بمزاولة تلك الأنشطة.

ولإحكام السيطرة على الإيراد الضريبي فإن مصلحة الضرائب الأمريكية تصنف الأموال الافتراضية كـممتلكات، وتخضعها بالتالي للإستحقاق الضريبي⁴³، وتقوم مصلحة الضرائب الأمريكية بربط الضريبة على متعاملي الأموال الافتراضية إستناداً للتقارير الذاتية التي تقدم من الممولين⁴⁴، وذلك بدوره يثير العديد من الإشكاليات التي تتعلق بعدم إفصاح الممول عن المعاملات التي أجراها بواسطة العملات الافتراضية، ويذهب رأي إلى أن مصلحة الضرائب لديها القدرة على عرض دفتر الأستاذ العام المشترك الذي تتم به المعاملات، إلا أن المصلحة لا يمكنها رؤية من يشارك فعلياً في هذه المعاملات⁴⁵، حيث أنه من خصائص دفتر الأستاذ العام للعملات الافتراضية السرية وعدم الكشف عن هوية أطراف العملية كما سبق التوضيح في موضع متقدم..

ومما يؤكد وجهة النظر السابقة المتمثلة في صعوبة رصد العملات الافتراضية وبالتالي إخضاعها للضريبة، كشفت دراسة عن أن سعر البيتكوين (كأحد أشكال العملات الافتراضية) ارتفع من 13 دولار إلى أكثر من 1100 دولار في الفترة ما بين 2013 إلى 2015م، في إشارة إلى أن مالكي تلك العملة حققوا ربحاً واضحاً، وعلى الرغم من ذلك فإن 802 شخص فقط أبلغوا عن أرباح أو خسائر في عام 2015م لمصلحة الضرائب الأمريكية وبالتالي توجد أعداد هائلة من الأشخاص لم يبلغوا عن معاملاتهم التي تتم من خلال البيتكوين بشكل صحيح لمصلحة الضرائب الأمريكية، وهو ما دعى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية للتحقيق في السجلات الخاصة لـ Coin base - وهي شركة تبادل عملات رقمية وتقوم بدور الوسيط في تبادل البيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية لعملات تقليدية- وهو ما أدى لتدخل العديد من الجهات المالية الأمريكية ومن ورائها الكونجرس الأمريكي لضبط معاملات العملات الافتراضية، وعلى

⁴³ IRINA CVETKOVA, op.cit. p141

⁴⁴ Allison. M lovell. Op.cit.p.937.

⁴⁵ Allison. M lovell. Op.cit.p.937-938

الرغم من تلك الجهور تشير الدراسة إلى أنه لم يحدث تقدم بخصوص رصد معاملات العملات الافتراضية⁴⁶.

ويمكن من خلال نصوص قانون المصرف المركزي الجديد القول بوجود الترخيص المسبق للمنشآت الراغبة في التعامل بالأموال الافتراضية أسوة بما هو عليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي ذلك أتساقاً مع نص المادة 65 من القانون المذكور حيث نصت وتحت مسمى الأنشطة المالية الخاضعة للترخيص على أنه:

"1- تعد الأنشطة التالية أنشطة مالية خاضعة لترخيص ورقابة المصرف المركزي وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون:

أ- تلقي الودائع بكافة أنواعها، بما فيها الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د- تقديم خدمات الصرافة وتحويل الأموال.

هـ- تقديم خدمات الوساطة المالية.

و- تقديم خدمات القيم المخزنة والدفعات الالكترونية للتجزئة والنقد الرقمي.

ز- تقديم خدمات العمليات المصرفية الافتراضية".

وتنص الفقرة الأولى من المادة 67 وتحت القسم الثاني المسمى بترخيص المنشآت المالية على أنه:

"لأي شخص وفقاً للأنظمة التي يضعها مجلس الإدارة أن يقدم للمصرف المركزي طلباً للحصول على ترخيص بممارسة نشاط مالي مرخص أو أكثر أو لإضافة نشاط مالي أو أكثر لترخيص سبق وأن تم إصداره".

وعليه يجب على الشركات التي ترغب في التعامل في العملات الافتراضية -في حال قبول المصرف المركزي الإماراتي التعامل بالعملات الافتراضية- الحصول على ترخيص مسبق من المصرف المركزي، بحيث يكون له مراقبة هذه الشركات، ويتصور الباحث أن نص المادة 65 والمادة 67 جاء لينظما هذا الشكل من أشكال التعامل في صورة التعامل بالأموال الافتراضية، وتنص المادة 125 على أنه "يكون للمصرف المركزي لوحده ما يأتي:-

⁴⁶ Allison. M lovell. Op.cit.p.934-344.

1- سلطة وضع الأنظمة والقواعد والإجراءات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية، والنقد الرقمي، وتسهيلات القيم المخزنة، وتنظيم نظم الدفع الالكتروني للتجزئة، والخدمات المصرفية والمالية الالكترونية الخاضعة لترخيصه وإشرافه

2- إتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة للحد من المخاطر التي قد تقع على النظام المالي والاقتصادي للدولة والمتعلقة بالعمليات والنظم المشار إليها في البند (1) من هذه المادة".

وبالتالي فإن من شأن إخضاع المؤسسات المتعاملة في الأموال الافتراضية لسلطة المصرف المركزي إمكانية التوجيه المسبق والإشراف اللاحق لعملياتها.

الخاتمة

استعرضت الدراسة موضوع من أكثر الموضوعات جدلاً في الوقت الحاضر، ألا وهو التعامل بالعملات الافتراضية، فقد أدى انتشار التجارة الدولية والالكترونية في آن واحد إلى ظهور أنظمة جديدة تخدم تلك البيئة، وذلك في صورة الأموال الافتراضية، وتناولت الدراسة التعريف بماهية الأموال الافتراضية وبيان الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأموال الأخرى خصوصاً الأموال الالكترونية والتي تختلط إلى حد بعيد معها رغم الفوارق الكبيرة بينهما، وتناولت الدراسة الخصائص المميزة للعملات الافتراضية في صورة جهة إصدارها ومجالات استخدامها ومدى إمكانية مبادلتها والسرية التي تعتبر حجر الأساس في تعاملات الأموال الافتراضية.

كما تناولت الدراسة مميزات وعيوب الأموال الافتراضية وذلك من خلال التعرض للسرعة التي تتميز بها، والرسوم المنخفضة التي تفرض على معاملاتها وفي بعض الأحيان لا يفرض على معاملات العملات الافتراضية أية عمولات وهوما يميزها عن غيرها من الأموال التي يتم تداولها، كما تناولت الدراسة التعرض لميزة الخصوصية والسرية التي تتميز بها العملات الافتراضية والتي تعتبر نقطة الخلاف الرئيسية بين مؤيدي تلك الأموال ومعارضها على اعتبار أنه يمكن من خلالها تنفيذ معاملات تتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تناولت الدراسة الميزة التي تتمتع بها الأموال الافتراضية في صورة الأمان الذي تتمتع به، وواقع الأمر أن تلك المميزات التي تتميز

بها الأموال الافتراضية نابعة من التقنية التي تعمل من خلالها ألا وهي تقنية البلوك تشين، حتى أن المتعاملين بالأموال الافتراضية يخلطون في بعض الأحيان بين تلك التقنية والعملية الافتراضية التي ظهرت تطبيقاً لتلك التقنية وذلك في صورة البيتكوين، إلا أن عدم الخلط بينهما ضروري فإذا كانت البيتكوين محل خلاف وعدم استقرار في الأنظمة القانونية المقارنة، نجد أن البلوكتشين تعتبر حسب آراء المتخصصين ثورة تعادل الأنترنت لما لها من استخدامات متعددة في عدة مجالات.

كما تعرضت الدراسة لعيوب الأموال الافتراضية؛ والتي بدورها في نظر الباحث تقلل إلى حد كبير من أهمية ومميزات تلك الأموال، حيث تناولت الدراسة مخاطر عدم السيطرة من جانب سلطات الدول على المعاملات التي يمكن أن تتم بواسطتها، وتأثير ذلك على عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما بحثت الدراسة في مشكلة قد تحدث من انتشار الأموال الافتراضية ممثلة في صعوبة إصدارها، حيث أن عملية تعدين النقود الافتراضية وإن كانت متاحة للجميع من الناحية النظرية إلا أنه من الناحية العملية فإنها عملية معقدة للغاية بما يؤثر على إصدار العملات الافتراضية، كما تعرضت الدراسة لمخاطر القرصنة وهو خطر من الطبيعي أن تتعرض له الأموال الافتراضية بحكم أن مجال عمل العملات الافتراضية هو بيئة الإنترنت.

وتناولت الدراسة للاتجاه القائل بأن الأموال الافتراضية هي نقود تتشابه مع النقود التقليدية في العديد من الوظائف وتعرضت الدراسة لهذا الرأي ومدى قبوله في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دولة الإمارات العربية المتحدة على هدي نصوص قانون المصرف المركزي الإماراتي، وتعرضت الدراسة كذلك للرأي الذي ذهب إلى أن الأموال الافتراضية هي سلع وتم مناقشة هذا الرأي في القانون الأمريكي والإماراتي وبيان مدى قبوله من عدمه.

وبحثت الدراسة أخيراً الوسائل القانونية التي يمكن من خلالها السيطرة على الأموال الافتراضية والتي تمثلت في وجوب إخضاع المؤسسات التي تتعامل في مجال تداول الأموال الافتراضية لوجوب الحصول على ترخيص مسبق بما يمكن سلطات الدولة من مراقبتها.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة لعدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:-

- 1- تقنية البلوكتشين تقنية رائدة يمكن استخدامها في العديد من المجالات، ولا ينحصر مجال عملها على الإطلاق في البيتكوين، ولا أدل على ذلك من سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لتبني تلك التقنية وسعيها في هذا المجال لإنشاء المجلس العالمي للتعاملات الرقمية، وهو أمر رائد على مستوى العالم العربي.
- 2- الأموال الافتراضية منها ما هو مثار نزاع كالبيتكوين وما شابهها، وهناك نوع آخر من الأموال الافتراضية تنتفي فيه أهم مشكلات العملات الافتراضية المشار إليها ألا وهي مشكلة عدم إصدارها من سلطة مركزية، فهناك العديد من الدول أصدرت أو تسعى لإصدار عملات افتراضية وذلك من خلال مصارفها المركزية ولا أدل على ذلك من سعي دولة الإمارات لإصدار عملة افتراضية مع المملكة العربية السعودية، وتلك العملات الأخيرة أي التي تصدر عن المصارف المركزية للدول لا تتعلق بها دراسات العملات الافتراضية بحسب أنها تعالج أهم المشاكل التي تعاني منها الأموال الافتراضية وذلك في صورة مشكلة الإصدار والسيطرة.
- 3- لا يمكن اعتبار الأموال الافتراضية نقوداً تقليدية لأن الأخيرة حكر على سلطات الدولة باعتبارها أحد أوجه السيادة للدولة.
- 4- تسببت الأموال الافتراضية في إشكاليات متعددة فيما يتعلق بالمجال الضريبي، ولا يوجد إلا أسلوب الإفصاح الضريبي كوسيلة للمحاسبة الضريبية عن العمليات التي تتم من خلال الأموال الافتراضية.
- 5- تساهم الأموال الافتراضية بلا شك نتيجة لعدم السيطرة عليها في وأد المساعي الدولية في مجال محاربة الإرهاب وغسيل الأموال.
- 6- يصعب لدرجة الاستحالة التنفيذ العيني على الأموال الافتراضية عليها لعدم خضوع المؤسسات التي تتولى تداولها وإصدارها لسلطات الدولة.

7- ورثة مالك الأموال الافتراضية لا يمكنهم الوصول لمحفظه الأموال الافتراضية إن لم يكن بحوزتهم أسم مستخدم وكلمة المرور للمحفظة، وتقنياً يستحيل تغيير كلمة السر وبالتالي فإن فقدت وسائل التوصل للمحفظة الافتراضية فقدت الأموال الافتراضية.

وعلى هدي ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بما يلي:-

بداية تأتي توصيات الدراسة على هدي ما وصلت إليه الأموال الافتراضية من انتشار في الأسواق وقبول الأفراد التعامل بها وتجاوز حجم تداولها مليارات الدولارات، حيث أننا بصدد التعرض لعملات ظهرت أول ما ظهرت من إحدى عشر عاماً وبالتالي أضحي من الصعوبة بمكان وأد الأموال الافتراضية وعليه ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بما يلي:-

1- تفعيل الجهود الدولية لأجل وضع تشريع دولي للعملات الافتراضية.

2- وجوب خضوع المؤسسات التي تتعامل بالأموال الافتراضية لسلطة البنوك المركزية من خلال وجوب الحصول على ترخيص مسبق قبل مزاولتها لأنشطتها.

3- ضرورة عدم الربط بين الأموال الافتراضية وميزة السرية التي تعتبر أساس مشكلاتها.

4- إلزام المؤسسات ومنصات تداول الأموال الافتراضية بعدم السماح بتداول العملات الافتراضية إلا لعملاء يتوافر عنهم بيانات كاملة.

5- وجوب استحداث نص تجريمي مغلط بموجبه تعاقب المؤسسات ومنصات التداول التي تخالف الأحكام السابقة.

6- حتمية تفعيل رقابة الدولة الالكترونية على المؤسسات ومنصات تداول الأموال الالكترونية بحيث يتم حظر الوصول لأي مؤسسة أو جهة سداد أو منصة تداول تتعامل في العملات الافتراضية غير مرخص لها القيام بتقديم خدمات التداول.

7- وجوب عدم الاعتماد على نظام الإفصاح الذاتي لتعاملات العملات الالكترونية الخاضعة للضرائب أو الرسوم وذلك من خلال إلزام المؤسسات ومنصات التداول وأي جهة تتعامل بالأموال الافتراضية باستقطاع قيمة الضرائب أو الرسوم وتوريدها لخزانة الدولة.

المراجع:**البحوث العربية:**

- إيهاب خليفة، البلوكتشين الثورة التكنولوجية في عالم المال والإدارة، مقال منشور من خلال مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة- أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث 20 مارس 2018م.
- ايمان مرعي، العملات الافتراضية إلى أين، مقال منشور في مجلة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
- cpss.ahram.org.eg/news/16524.aspx.
- جوشوا بارون وآخرون، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مؤسسة Rend، ط. 2015م، متاح على www.rend.org
- سامي إبراهيم السويلم، حول النقود المشفرة، ورقة بحثية مقدمة لحلقة "النقد الافتراضي" جامعة الإمام محمد بن سعود 1440/1/23هـ.
- صويلحي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين Bitcoin والعملات الافتراضية على استقرار النظام المالي العالمي، مجلة آفاق علمية، مجلد 10 عدد 2، 2018م
- عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحث، النقود الافتراضية (مفهومها- أنواعها- وأثارها الاقتصادية)، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، كلية التجارة جامعة عين شمس- القاهرة، العدد الأول يناير 2017م
- عمر محمد خطاب، تقنيات العملة الافتراضية- البيتكوين أنموذجاً، رسالة دكتوراة- جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2018م
- محمد ديب، تعاملات العملة الافتراضية، دراسة قانونية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10 يناير 2018م
- ياسر آل عبدالسلام، العملات الافتراضية، ورقة بحثية مقدمة لحلقة "النقد الافتراضي" جامعة الإمام محمد بن سعود 1440/1/23هـ.

البحوث الأجنبية:

- Allison M. Lovell, Avoiding Liability: Changing the Regulatory Structure of Cryptocurrencies to Better Ensure Legal Use, Iowa Law Review, Vol. 104:927 2018.
- Deutsche Bundes bank, Annual report 2015.
- Fin CEN continues to face challenges with money services businesses department of the treasury November 10,2015.
- IRINA CVETKOVA, CRYPTOCURRENCIES LEGAL REGULATION, BRICS LAW JOURNAL Volume V Issue 2 (2018).
- Satoshi nakamoto, bitcoin: A peer –to–peer electronic cash system, www.bitcoin.org.

مواقع الأنترنت:

- www.nationalbanken.dk/da/presse/documents/2014/03/pti-bitcoin.pdf
- www.ato.gov.au/general/gen/tex-treatment-of-crypto-currencies-in-austoralia-specifically-botcoin/?page=3
- www.cnbc.com/2018/03/07/cryptocurrencies-like-bitcoin-are-commodities-us-judge-rules.html
- <https://www.cftc.gov/sites/default/files/2018-10/enfmybigcoinpayincmemorandum092618.pdf>
- <https://www.legis.iowa.gov/docs/ico/chapter/533C.pdf>
- <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets/2018/02/13/-%D8%AF%D8%A8%D9%8A->

%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B9-

%D9%8A%D8%B1%D8%AE%D8%B5-

%D8%A3%D9%88%D9%84-

%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-

%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%8

4-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A

7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A

9.html

-<https://ar.cointelegraph.com/news/dubai-gold-trading-company-launches-worlds-first-cold-storage-vault-for-crypto>